مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (7) العدد (2) 2023
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (7) No. (2) 2023

# تعليل العمل النحوي بين ابن الأنباري وابن يعيش

د. إبراهيم البب*
د. عبد الحميد وقّاف**
مهران سمعول***

(تاريخ الإيداع 11/2 /2022. قُبِل للنشر في 2/15 /2023)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث التعليل في باب العمل النحويّ عند ابن الأنباري وابن يعيش، جاءت هذه الدراسة متناولةً قضية العمل النحوي والأحكام التعليلية المرافقة لها ، وقد جعلت هذه الدراسة بين عالِمَين من علماء العربية؛ هما: ابن الأنباري وابن يعيش ؛ ذلك أنَّ عصر ابن الأنباري كان عصر النضج والازدهار في العِلَّة النحوية، وعصر ابن يعيش كان يمثِّل عصر المراجعة والاستقرار لها ، وهي فترةٌ متوسِّطةٌ بين ازدهار العِلَّة واستقرارها، كما جاءت الدراسة مشتملةً على نماذجَ تطبيقيةٍ للعِلل التي أوجبت عمل العوامل في معمولاتها ، مع تسليط الضوء على العلل التي استخدمها كلٌّ من العالِمين ومواضع الاتفاق والاختلاف بينهما وعلى اختلاف الطرائق التعليليّة وتوافقها بين ابن الأنباري وابن يعيش من جهة، وبينهما وبين غيرهما من النحويين من جهةٍ أخرى.

الكلمات المفتاحية: العمل النحوي – العامل – المعمول – العِلَّة – التعليل – الأصل – الفرع – المشابهة.

* أستاذ – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية –سورية .
** مدرّس – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين –اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (7) العدد (2) 2023
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (7) No. (2) 2023

# Explanation of the grammatical work between Ibn al-Anbari and Ibn Yaish

*Dr. Ibrahim Al-Bab
**Dr. Abdul Hamid Waqf
***Mahran Samoul

**(Received 2/11 /2022. Accepted 15/2/2023)**

**□ ABSTRACT□**

This research deals with the reasoning in the chapter on grammatical work according to Ibn al-Anbari and Ibn Yaish. This study came to address the issue of grammatical work and the accompanying explanatory rulings. They are: Ibn al-Anbari and Ibn Yaish; This is because the age of Ibn al-Anbari was the age of maturity and prosperity in the grammatical defect, and the age of Ibn Yaish represented the age of revision and stability of it. which is an intermediate period between the prosperity and stability of the cause, as the study came to include applied models of the causes that necessitated the work of the factors in their actions, with a shed light on the ills used by each of the two scholars and the points of agreement and disagreement between them and on the different explanatory methods and their compatibility between Ibn Al-Anbari and Ibn Yaish on the one hand. And between them and other grammarians on the other hand, with reference to what was stated by the modern scholars.

**Keywords**: work - factor - sign - cause - justification - origin - branch - similar.....

* Professor - Department of Arabic Language - College of Arts and Human Sciences - Tishreen University - Lattakia – Syria
** Teacher - Department of Arabic Language - College of Arts and Human Sciences - Tishreen University - Lattakia – Syria.
*** Postgraduate student (PhD) - Department of Arabic Language - College of Arts and Humanities - Tishreen University - Lattakia – Syria.

## مقدّمة:

لم تكن قضية العمل النحوي تقلُّ أهميةً عن باقي القضايا النحوية؛ فقد جاءت ملازمةً لقضيّةٍ أساسيّةٍ، وهي قضية الإعراب والبناء، فكانت حركةً اجتهاديّةً كغيرها من الحركات الاجتهادية، ولم تتضح معالم هذه القضية إلا بعد القرن الرابع ؛ذلك أنّ الحركة التعليليّة كانت قد طالت جميع أبواب النحو العربي، ومنها باب العمل والعامل، وأصبح الخلاف دائراً بين النحاة، وبرزت سمة **(الجدل النحوي)**. [1]

وانطلاقاً من الحركة التعليليّة المزدهرة بين القرنين الرابع والسابع آثرت أن أتناول دراسة تلك القضية بين أهمّ عالِمَين من علماء الجدل النحوي والتعليل، وهما: **( ابن الأنباري)**[2] **و(ابن يعيش)**[3]، **فبعد تقسيم (الزّجّاجي)**[4] للعلل إلى تعليميّةٍ وقياسيّةٍ وجدليّةٍ جاء ابن الأنباري، وعاش مرحلة (النضج والازدهار في العِلّة )، وأصبح رائد عصره في مسائل التعليل والجدل، وألّف كتابيه :(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وأسرار العربية)؛ ففي الأول: تناول المسائل الخلافيّة بصورةٍ جدليّةٍ، وقام بمناقشة حجج الفريقين والترجيح بينها.أمّا في كتابه الثاني فقد طبّق أنواع العلل ، ولم يترك مسألةً نحويّةً دون تعليلٍ، وجاء في أربعةٍ وستين باباً.وجاء ابن يعيش، وكانت الحركة التعليليّة متمثّلةً في عصره بالمراجعة والاستقرا، وألّف كتابه (شرح المفصَّل )، فهذا الكتاب مادّةٌ غنيّةٌ بالتعليل والجدل النحوي، وجاء الكتاب في أربعة أقسامٍ: في الأسماء والأفعال والحروف والمشترَك.

وانطلاقاً من ذلك جعلتُ الدراسة محصورةً بين هذين العالِمين، وحاولت فيها الوقوف على مظاهر الاختلاف والاتفاق بينهما من جهةٍ، وبينهما وبين السابقين واللاحقين من النحاة، فيما يتعلّق بعلل العمل النحوي، وما تيسّر لدينا من آراء المُحدَثين.

## أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان ما جاء عند ابن الأنباري وابن يعيش في تعليل العمل النحوي، وبيان الاختلاف والتوافق في الطرائق التعليلية وفي أنواع العلل المستخدمة، كما يثير البحث جملةً من التساؤلات: أكانت تعليلات ابن الأنباري تقليديّةً أم كانت تجديديّةً في بعض المسائل ؟ أكان ابن يعيش مقلِّداً لابن الأنباري أم كان مجدِّداً أم كان متفرّداً برأيه ؟هل كان ابن يعيش أكثر جدلاً من ابن الأنباري عند الردّ على مذهب الكوفيين فيما يتعلّق بما عرضوه من آراءٍ حول بعض مسائل العمل النحوي ؟

---

[1] :الجدل النحوي في اصطلاح النحويين هو :((دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحُجَّةٍ أو شبهةٍ، أو يقصد به تصحيح كلامه، وهو الخصومة في الحقيقة )). ينظر:الجرجاني، علي بن محمد ،*التعريفات*، تح:إبراهيم الابياري، دار الريان للتراث، ورقمه في الكتاب (482)، ص102 .وهو عند ابن الأنباري :الاعتراض على أصول النحو من النقل والقياس واستصحاب الحال، يقول ((وأمّا الاعتراض على كلّ أصلٍ من هذه الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال فيليق بفنّ الجدل )).ابن الأنباري، عبد الرحمن، *الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة في أصول النحو* ،تح:سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط1 ،دمشق،1957م، ص 143 .

[2] : هو عبد الرحمن بنُ محمد بن عبدالله بن أبي سعيد الأنباري أبو البركات الملقَّب بالكمال النحوي، ترجمته في: القفطي، جمال الدين، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط، 1دار الفكر العربي، القاهرة، 1986م، 2 / 169.

[3] : هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي ابن المفضّل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي موفَّق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش، ترجمته في : السيوطي، جلال الدين، *بغية الوعاة*، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى الحلبي ، 1965م، 2/ 351 .

[4] :ترجمته في القفطي، جمال الدين ،*إنباه الرواة على أنباه النحاة*، 160/2.

**الدراسات السابقة :**

**الدراسة الأولى هي بعنوان : تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصَّل**، الباحث : حسين مصطفى حسين غوانمة، إشراف: الأستاذ الدكتور: علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك، 2006م، رسالة دكتوراه، وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصولٍ، تناول فيها الباحث تعليلات ابن يعيش في بعض الأبواب النحويّة المتعلِّقة بالكلمة والكلام والبناء والإعراب والجملة الفعليّة والاسميّة والميزان الصرفي، وقد وازن الباحث تلك التعليلات مع تعليلات السابقين بنحوٍ عامّ، وكانت تعليلات ابن الأنباري فيها بمنزلة إشاراتٍ عابرةٍ، ولم تعطِ هذه الدراسة إحاطةً كليّةً بعلل العمل النحوي الأكثر دوراناً في شرح المفصّل ، كما أنّها أغفلت الجوانب العقليّة التي امتازت بها تعليلات ابن يعيش في أغلب الأحيان.

**الدراسة الثانية:العلَّة النحوية عند ابن الأنباري:** الباحث: إبراهيم عبد الفتاح المجالي، إشراف: د.علي خلف الهروَط، جامعة مؤتة،2006م، الأردن، رسالة ماجستير، وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصولٍ، حاول فيها الباحث الوقوف على أبرز العلل القياسيّة والجدليّة عند ابن الأنباري دون إحصاءٍ للعلل التي استخدمها في تعليل العمل النحوي، وقد كان ورودها بمنزلة إشاراتٍ عابرةٍ دون الجمع أو الموازنة بينه وبين النحاة السابقين أو اللاحقين، الأمر الذي جعل هذه الدراسة مفتقرةً إلى بيان السمة الجدليّة التي كانت من أهمّ ما يميّز التعليل في تلك الفترة.

**الدراسة الثالثة:توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المرفوعات في كتاب شرح المفصل** : الباحثة: نجود عواد العطوي، إشراف: أ.د محمد أمين الروابدة، جامعة مؤتة، 2011م، الأردن، رسالة ماجستير، جاءت هذه الدراسة في فصلين ،حاولت فيها الباحثة الوقوف على تعليلات ابن يعيش في المسائل الخلافيّة المتعلِّقة بالمرفوعات، وتعرّضت لبعض قضايا العمل النحوي عنده دون التفصيل في ذكر أنواع العلل المستَخدمة في تلك التوجيهات ودون التركيز على قضية (التحقّق من الآراء المنسوبة إلى الكوفيين عند ابن يعيش)، ولم توازن الباحثة تلك التوجيهات أو التعليلات مع العلماء الذين اهتموا بالمسائل الخلافيّة كابن الأنباري .

**الدراسة الرابعة: التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري:** الباحثة: عفاف محمد فالح المقابلة ، إشراف : أ.د. نهاد الموسى ، جامعة اليرموك ، 2015م ، رسالة دكتوراه، وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصولٍ، حاولت فيها الباحثة الوقوف على تعليلات ابن الأنباري بنحوٍ عامّ، وتعرّضت لبعض العلل المتعلّقة بالعمل النحوي في مواضعَ قليلةٍ دون ربطها مع تعليلات السابقين واللاحقين، فافتقرت هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الأخرى التي سارت على نفس المنهج إلى الكشف عن السمة الجدليّة التي رافقت التعليل في تلك الفترة وإلى إظهار السمات الأخرى للفكر التعليلي الذي كان سائداً في القرنين السادس والسابع.

**منهج البحث:**

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي في رصد المادة ودراستها وتحليلها اعتماداً، على ما جاء عند النحاة بنحوٍ عامّ، وعند ابن الأنباري وابن يعيش بنحوٍ خاصّ، ويعتمد أيضاً على المنهج المقارن من خلال رصد الظواهر النحوية عند العالِمَين وإجراء مقارنةٍ بينهما في تعليل تلك الظواهر النحوية.

**مُدخَل:**

لا بدَّ لكلّ عملٍ نحويٍّ من عاملٍ ومعمولٍ، وقد كان العامل والعمل النحويان الأساس في هذه الثلاثية المقسّمة، وقد تجلّى العمل النّحوي بظاهرة الإعراب، تلك الظاهرة التي أفصحت عنه، وجعلت النحاة يدركون أنَّ اختلاف أواخر الكلمات بين الرفع والجرّ و النصب والجزم قد حدث نتيجة عمل عاملٍ داخلٍ على الكلمة.

وجاء النحاة بعد **(سيبويه)**[1] ، وأعطَوا فكرة العامل قسطاً وافراً من دراساتهم، إلَّا أنَّ البعض منهم أنكر وجود تلك الفكرة، وعارضها؛ ومنهم**(قطرب)**[2] الذي رفض فكرة العامل بطريقةٍ غير مباشرةٍ من خلال رفضه لدور الإعراب في الدلالة على معاني الفاعلية و المفعولية والفرق بينها[3]

وطالما أنَّه رفض ذلك فإنَّه يُعدُّ رافضاً لفكرة العامل؛ ذلك أنَّ الإعراب بتفريقه بين معنى الفاعلية والمفعولية وغيرهما من المعاني ودلالته عليها ناتجٌ من أثر العامل، وطالما أنَّه رافضٌ لدور الإعراب في التفريق والدلالة فهو رافضٌ لأثر العامل أيضاً.

**أمّا (ابن جني)**[4] فقد أقرَّ بوجود فكرة العامل، ولكنّه استبعد أن يكون العامل معنوياً أو لفظياً، وعدَّ المتكلِّم هو العامل للتغيُّر في أواخر الكلمات، يقول في باب(باب في مقاييس العربيّة): (( وإنّما قال النحويون: عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ؛ ليُرُوك أنَّ بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظٍ يصحبه؛ كمررت بزيدٍ، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلّق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهرُ الأم، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم والجرّ إنّما هو للمتكلِّم نفسِه، لا لشيءٍ غيره، وإنّما قالوا: لفظيٌّ ومعنويٌّ لمّا ظهر من آثار فعل المتكلِّم بمضامَّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ)).[5]

ولكنَّ الدارس لكتاب الخصائص يجد أنَّ ابن جنّي سار على نهج سيبويه في حقيقة العامل؛ فهناك مواضع كثيرة أقرَّ فيها بعمل العوامل اللفظية والمعنوية، نذكر منها على سبيل المثال: **في(باب في تعارض العِلَل)**، يقول: (( الأوّل منهما كرفع المبتدأ؛ فإنّنا نحن نعتلُّ لرفعه بالابتداء)).[6]

وفي باب**(باب في الاعتلال لهم بأفعالهم)** يقول: ((ألا ترى أنَّهم لمّا شبّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كنفوا هذا المعنى بينهما، وأيَّدوه بأنْ شبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه، وهذا في معناه واضحٌ سديدٌ كما تراه)). [7]

أمَّا بالنسبة إلى أنواع العوامل المعتمَدة عند النحاة فهي : لفظيةٌ ومعنويةٌ.[8]

**فاللفظية:** ما تُعرَف بالجنان أي بالقلب، وتتلفّظ باللسان. [9]

---

[1] : ترجمته في:الزبيدي، أبو بكر *طبقات النحويين واللغويين*، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 ، دار المعارف، 1984م، ص 66.

[2] :ترجمته في ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تح : د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978م،4/ 312 .

[3] : ينظر: الزجّاجي، أبو القاسم، *الإيضاح في علل النحو*، تح : د.مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، لبنان 1979م، ص69-70

[4] : ترجمته في ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، 3/ 246

[5] : ابن جني، عثمان، *الخصائص*، تح : محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، 1/ 109-110

[6] : المصدر السابق،1/ 166

[7] : المصدر نفسه،1/ 187

[8] :ينظر: الجرجاني، علي بن محمد، *العوامل المئة*، عُنِيَ به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، ط1، دار المنهاج، السعودية، 2009م، ص40

[9] : ينظر: المصدر السابق، ص84

**والمعنوية:** ما تُعرَف بالجنان ،ولا تُتلفّظ باللسان، وهي محصورةٌ في عاملين: عامل الرفع في المبتدأ والخبر وعامل الرفع في المضارع.[1]

وسنتناول هنا العلل المتعلِّقة بالعوامل المعنوية وبعض العلل المتعلّقة بالعوامل اللفظية، وسنتناولها بنحوٍ تفصيليّ عند كلٍّ من ابن الأنباري وابن يعيش إضافةً إلى ما جاء عند السابقين واللاحقين.

## أولاً :علل العوامل المعنوية:

سنتناول في ذلك عِلَّة رفع المبتدأ والفعل المضارع بالعامل المعنوي:

تناول ابن الأنباري مسألة رافع المبتدأ، وعرض مذهب البصريين وفي مقّدمتهم (سيبويه) القائل بأنَّ المبتدأ ارتفع لعِلَّة تعريته من العوامل اللفظية، فهو مرفوعٌ بالابتداء، ورفض الكوفيون أن يكون الابتداء هو العامل، إذ إنَّ الابتداء– حسب رأي البصريين– معناه التعرّي من العوامل اللفظية، فهو بذلك عبارةٌ عن عدم العوامل، وعدمُ العوامل لا يكون عاملاً، فالمبتدأ مرفوعٌ بالخبر، والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ، فهما يترافعان.[2]

وافق ابن الأنباري مذهب البصريين، ورفض مذهب الكوفيين، ومضى في تعليل عِلَّة العِلَّة؛ فيعلِّل عِلَّة رفع المبتدأ**(تجرّده من العوامل اللفظية)** بعِلَّةٍ عقليةٍ تبرّر جعل التعرّي من العوامل اللفظية عاملاً، يقول في تفسير ذلك: (( فإنْ قيل: فلِمَ جعلتم التعرّي عاملاً، وهو عبارةٌ عن عدم العوامل؟ قيل: لأنَّ العوامل اللفظية ليست مؤثِّرةً في المعمول حقيقةً، وإنَّما هي أماراتٌ وعلاماتٌ؛ فإذا ثَبُتَ أنَّ العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أماراتٌ وعلاماتٌ فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود الشيء، ألا ترى أنَّه لو كان معك ثوبان، وأردتَ أنْ تميّز أحدهما على الآخر لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبيّن بهذا أنَّ العلامة تكون بعدم شيءٍ، كما تكون بوجود شيءٍ، وإذا ثَبُتَ هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملاً)).[3]

والجدير ذكره أنّ ما أورده ابن الأنباري هو نفسه دليل البصريين الذي قدّموه لدعم مذهبهم، هذا الدليل الذي عرضه ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، وبذلك يتضح لنا رأيه في العامل النّحوي بنحوٍ عامّ؛ فالعامل في نظره غير مؤثِّر فعليّاً في المعمول، بل هو كالعلامة التي تدلُّ عليه، وبذلك يكون قد قدَّم تصوّراً جديداً لمفهوم العامل، شأنه في ذلك شأن ابن جنّي، كما مرَّ معنا سابقاً.

ومهما يكن الأمرُ فإنَّ سلب ابن الأنباري لصفة التأثير من العامل يتعارض مع الفهم الموروث للعامل بأنَّه :(( ما أوجب كونَ آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً)).[4]

**في حين نجد ابن يعيش يرفض أن يكون (التعرّي من العوامل اللفظية)عاملاً في المبتدأ** ((ذلك أنَّ التعرّي لا يصحّ أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب؛ وذلك أنَّ العوامل توجِبُ عملاً، والعدَم لا يوجِب عملاً، إذ لابدَّ للموجِب والموجَب من اختصاصٍ يوجِب ذلك، ونِسبة العدم إلى الأشياء كلّها نسبةٌ واحدةٌ)).[5]

---

(1) : ينظر: الجرجاني، علي بن محمد، *العوامل المئة*، ص84

(2) : ينظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، *أسرار العربية* ،تح:محمد بهجت البيطار ، دمشق ،1957م، ص67–68. وأيضاً: ابن الأنباري ،عبد الرحمن، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف* ،تأليف :د.محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ،مسألة(5) ،1/ 44.

(3) : ابن الأنباري،عبد الرحمن*أسرار العربية*، ص68–69

(4) : الأزهري ، خالد ،*شرح العوامل المائة النحوية للإمام عبد القاهر الجرجاني* ، تح:د. البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، جامعة الكويت، ص73

**كما رفض ابن يعيش ما ذهب إليه ابن الأنباري؛** عندما برّر سبب جعل التعرّي عاملاً، وذهب إلى أنَّ ذلك لا يخلو من فسادٍ؛ لأنّه ليس القصد من القول: (إنَّ التعرّي عاملٌ) أنَّ التعرّي هو أمارةٌ ودلالةٌ على العامل، وإنّما العوامل اللفظية نفسها هي بمثابة الأمارة والعلامة. [1]

**ومجملُ القول:**

إنَّ العامل في المبتدأ في رأي ابن يعيش هو الابتداء، وهو معنى، والمعنى الذي ينطوي تحته ليس التعرّي من العوامل اللفظية، وليس معنى إسناد الخبر إليه، بل إنَّ المعنى الصحيح للابتداء ليكون رافعاً للمبتدأ هو الاهتمام بالاسم، وجعلُه أولاً لثانٍ، كان خبراً عنه، ومعنى الأوّلية معنى قائمٌ به، يُكسبه القوة؛ فغيرُه متعلِّقٌ به، وهو متقدِّمٌ على غيره. [2]

وكان **سيبويه** قد ذكر ارتفاع المبتدأ بالابتداء، يقول في باب(هذا باب الابتداء): ((فالابتداء لا يكون إلّا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأول، والمبنيُّ ما بعده عليه، فهو مُسنَدٌ ومُسنَدٌ إليه....فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ؛ ارتفع عبدُ الله؛ لأنَّه ذُكر ليُبنى عليه المنطلقُ، وارتفع المنطلقُ؛ لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته)).[3]

والناظر في هذا النصّ لسيبويه يبدو له للوهلة الأولى أنّ المبتدأ هو المُسنَد ، والخبر هو المُسنَد إليه ، ويقع في حيرةٍ تجاه هذه المصطلحات المتتابعة (مسند، مسند إليه، مبنيٌّ، مبنيٌّ عليه )، ولا يتضح المقصود إلّا بعد أن يورد سيبويه المثال (عبد الله منطلقٌ ) ، فللوهلة الأولى يتوهّم الدارس في قوله( فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ) بأنّ (المبني عليه ) هو الخبر، وهذا الخبر يرتفع بالمبتدأ، كما ارتفع الثاني بالابتداء، ولكنّ المعنى الحقيقي يتضح عندما يقول: (وذلك قولك عبد الله منطلق ،ارتفع عبد الله؛ لأنّه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأنّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلته ).

فالمنطلق (الخبر) بُني على عبد الله ( المبتدأ) ، فالخبر(مبنيٌّ) ، والمبتدأ (مبنيٌّ عليه) ، وارتفع المنطلق ؛ أي ارتفع الخبر (المبني ) ؛ لأنّ (المبنيَّ على المبتدأ ) أي المبتدأ (المبني عليه) بمنزلته.

ولم يتحدَّد معنى الابتداء الذي أوجب الرفع في المبتدأ عند سيبويه، وجاء **(أبو سعيد السيرافي)**[4] في شرحه للكتاب، وذكر أنَّ الابتداء هوتعرية الاسم من العوامل اللفظية، وهذه التعرية عاملةٌ في المبتدأ؛ لأنَّ التعرية كالعلامة تكون عند وجود الشيء، وتكون عند عدم وجوده كثوبين أبيضين لرجلين ،عندما يُعلَّم أحدهما، ويُترَك الآخر، تكون التعرية علامةً له.[5]

وإلى ذلك المذهب ذهب **(ابن الورّاق)** [6] **في كتابه علل النحو.**[7]

---

[5] : ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصل للزمخشري* ،قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د.إيميل يعقوب ،ط1 ،دار الكتب العلمية ،بيروت ، 2001م، 223/1

[1] :ينظر: ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصل للزمخشري*، 223/1

[2] :ينظر: المصدر السابق، 223/1

[3] :سيبويه، عمرو بن عثمان، *الكتاب*، تح :عبد السلام هارون، ط3 ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م 126/2-127

[4]: :ترجمته في ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان* ،78/2.

[5]: ينظر: السيرافي، أبو سعيد، *شرح كتاب سيبويه*، تح : أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي، ط1 ، دار الكتب العلمية، لبنان، 2008م، 456/2-457

[6]:ترجمته في:الصفدي ،صلاح الدين، *الوافي بالوفيات*، تح:أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى،ط، دار إحياء التراث، بيروت،2000م،101/5

وتمثّل معنى الابتداء عند **(الزمخشري)**[1] بمعنى التجرّد والإسناد[2]وعند ا**(ابن هشام الأنصاري)**[3] في أوضح المسالك [4].

وتمثّل معنى الابتداء عند **(العُكبري)**[5] بمعنى الأوّلية أولاً والاقتضاء ثانياً، والدليل على أنَّ الابتداء بهذا المعنى هو العامل في المبتدأ هو أنَّ المبتدأ معمولٌ، ولابدَّ له من عاملٍ، ولا يجوز أن يعمل في نفسه لامتناع كون المعمول عاملاً بنفسه، كما يُمتَنَع أن يكون الشيء عِلَّةً لنفسه، كما أنَّه لا يجوز أن تكون التعرية من العوامل اللفظية عاملاً؛ لأنَّ ذلك عدم العامل، وعدمُ العامل لا يعمل؛ كما أنَّه لا يجوز أن يكون إسناد الخبر عاملاً في المبتدأ؛ لأنَّ الإسناد يكون بعد المبتدأ، ومن شرط العامل أنْ يتقدَّم على المعمول.[6]

**وبذلك يكون ابن يعيش قد رفض أن يكون الابتداء هو العامل في المبتدأ بمعنى التجرُّد من العوامل اللفظية خلافاً لابن الأنباري والسيرافي وابن الورّاق والزمخشري وابن هشام الأنصاري، ووافقه في ذلك المذهب العُكْبري.**

**أمّا بالنسبة إلى رافع الخبر: فقد ذكر ابن الأنباري تلك المسألة الخلافية[7]:**

فالكوفيون ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ عمل في الخبر ،أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى ثلاثة مذاهب؛ **الأوّل:** رأى أصحابه أنّ الابتداء هو العامل في الخبر؛ لأنّه عندما وَجُبَ أن يكون عاملاً في المبتدأ وَجُبَ أن يكون عاملاً في الخبر قياساً على العوامل اللفظية – الأحرف المشبهة بالفعل– التي تدخل على المبتدأ، **والثاني:** رأى أصحابه أنَّ الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر، **وذهب الفريق الثالث المتمثِّل بـ( سيبويه وجماعةٌ معه)** إلى أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ؛ لأنّ الابتداء لا ينفكُّ عن المبتدأ، ولا يصحُّ للخبر معنى إلّا بهما، فدلَّ ذلك على أنَّهما العاملان فيه، بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ عمل في الخبر.

**ورفض ابن الأنباري الرأي الذي كان عليه أغلب البصريين؛ وهو أن يكون الابتداء والمبتدأ معاً قد عملا في الخبر، وذكر عِلَّة الأصل؛** إذ إنَّ الأصل في الأسماء ألَّا تعمل، كما أنَّ إضافة مالا تأثير له (المبتدأ) إلى ماله تأثير(الابتداء) لا تأثيرَ له.وانتهى ابن الأنباري إلى أنَّ الابتداء عاملٌ في الخبر بوساطة المبتدأ، والعِلَّة :**(عِلَّة**

---

(7):ينظر:ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، *علل النحو*، تح: د. محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م، ص263

(1) : ترجمته في القفطي، جمال الدين، *إنباه الرواة على أنباه النحاة* 160/1.

(2) : ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، *المفصّل في علم العربية*، تح:د.فخر قدارة، دار عمار، ط1، 2004م، ص47

(3) :ترجمته في: السيوطي، جلال الدين، *بغية الوعاة* ، 2/ 68 70

(4) : ينظر: الأنصاري، ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك*، تأليف:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، 194/1

(5) :ترجمته في الذهبي، شمس الدين، *سير أعلام النبلاء*، تح:د بشار معروف و د. محيي السرحان، ط1 ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان 1985م ،91/22

(6) : ينظر: العُكْبري، أبو البقاء، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تح: محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2009م، ص98

(7) :ينظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، *أسرار العربية* ، ص76

**مشاركة)**؛ فالمبتدأ مشارك للابتداء في العمل. وقدّم في كتابه الإنصاف تعليلاً مُستَمدَّاً من الواقع وقائماً على المنطق والفلسفة لتوضيح هذه المشاركة؛ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أنّ النار تسخّن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين حصل عند وجودهما ، لا بهما؛ لأنّ التسخين حصل بالنار وحدها.[8]

**وذكر ابن يعيش آراء النحاة في عامل الرفع في الخبر:**[9] وبدأ بمذهب (الزمخشري)؛ إذ رأى أنَّ العامل فيه(الابتداء).

وكنَّا قد أشرنا سابقاً إلى أنَّ(الزمخشري) تمثَّل معنى الابتداء عنده بمعنى(التجرّد والإسناد)،وهذا المعنى للابتداء لم يقبل به ابن يعيش أن يكون عاملاً في المبتدأ، ثمَّ يعلّل ابن يعيش وجوب عمل الابتداء في الخبر **بعِلَّة الاقتضاء والقياس على (كأنَّ)**، يقول: ((وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه قد ثَبُتَ أنَّه عاملٌ في المبتدأ، فوجب أن يكون عاملاً في الخبر؛ لأنَّه يقتضيهما معاً؛ ألا ترى أنَّ (كأنَّ) لمَّا اقتضت مشبّهاً ومشبّهاً به، كانت عاملةً في الجزأين، كذلك ههنا؛ هذا معنى قوله*: (لأنّه معنى يتناولهما معاً تناولاً واحداً)؛ يعني الابتداء)).[1]

وضعَّف ابن يعيش مذهب بعض البصريين القائل: بأنَّ الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر، وعلّل ذلك بما ذكره ابن الأنباري سابقاً **بعِلَّة الأصل**؛ ذلك أنَّ الأصل في الأسماء ألّا تعمل؛ فالمبتدأ لا تأثير له في العمل، والابتداء له تأثيرٌ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثيرَ لها، **وأضاف ابن يعيش عِلَّةً ثانيةً على ما ذكره ابن الأنباري في الردِّ على أنَّ الخبر يعمل فيه الابتداء والمبتدأ معاً، وهي عِلَّة التركيب**؛ إذ إنَّ الشيئين إذا تركَّبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كلِّ واحدٍ من أفراد ذلك المركّب. [2]

ولا ندري ما المعنى الذي قصده ابن يعيش في هذه العِلَّة الثانية(**عِلَّة تركيب الابتداء مع المبتدأ**)؟! فهل يحدث معنى من تركيب الابتداء مع المبتدأ يختلف عن المعنى الذي يتضمنّه كلٌّ من (الابتداء) و(المبتدأ) في حالة انفصالهما غير معنى(الاهتمام أو الأولية) اللذين أشار إليهما ابن يعيش في شرحه لمعنى الابتداء؟! وربّما الذي قصده هو معنى الإسناد.

**وقدَّم ابن يعيش خلاصةَ رأيه في عامل الخبر؛ وانتهى إلى ما انتهى إليه ابن الأنباري من أنَّ الابتداء عمل في الخبر بواسطة المبتدأ، وقدّم كابن الأنباري التعليل الواقعي القائم على المنطق والفلسفة** .[3]

وكان **سيبويه** قد أورد نصّاً بخصوص رافع الخبر، يقول: ((فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ؛ ارتفع عبدُ الله؛ لأنَّه ذُكِرَ ليُبنى عليه المنطلقُ، وارتفع المنطلقُ؛ لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته)).[4]

وذكر **السيرافي** التوهُّم الحاصل في نصِّ سيبويه؛ إذ إنَّ كلامَه يُوهِمُ بأنَّ الخبر يرفعه المبتدأ، يقول: ((ولسيبويه فيه عباراتٌ مختلفةٌ مشتبهةٌ، يوهِمُ بعضُها أنَّ الخبر يرفعه المبتدأ؛ وذلك قوله: (فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء)، يعني يرتفع بالمبتدأ ، ويُوهِم بعضهم أنّ الابتداء يرفعُ المبتدأ والخبر لقوله: (وارتفع المنطلقُ)، وهو يعني خبر

---

[8] : ينظر، ابن الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، 43/1.

[9] : ينظر: ابن يعيش،موفق الدين، *شرح المفصّل للزمخشري*، 223/1

* : المقصود: قول الزمخشري

[1] : ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصّل للزمخشري*،223/1

[2] : ينظر: المصدر السابق، 223/1-224

[3] : ينظر: المصدر نفسه، ص224

[4] : سيبويه ،عمرو بن عثمان ،*الكتاب*، 127/2

الابتداء؛ لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته)).[5]وهذا التوهم الذي وقع في كلام سيبويه سببه الخلط وعدم الفهم للمصطلحين المرادفين لمصطلحي المبتدأ والخبر، وهما : (المبنيُّ والمبنيُّ عليه).

**إنَّ النصّ الذي أورده سيبويه، وأشار إليه أبو سعيد السيرافي**؛ بأنَّ البعض قد وُهم من عباراته أنّ الخبر رافعه المبتدأ قد ارتكز عليه النحاة المتأخرون في تقرير مسألة رافع الخبر؛ فقد ذهب **ابن مالك** إلى أنَّ رافع الخبر هو المبتدأ، وهو لفظيٌّ، وليس معنويّاً،[6] واختار ذلك أيضاً **ابن عقيل**[7] في شرحه[8] في حين وجدنا أنَّ العامل في الخبر عند السيرافي وابن الأنباري وابن يعيش هو عاملٌ معنويٌّ.

**عامل الرفع في الفعل المضارع:**

**ذكر ابن الأنباري المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين في مسألة عامل الرفع في الفعل المضارع: [1]**

فالبصريون ذهبوا إلى أنَّ عامله معنويٌّ، وهو قيامه مقام الاسم، فأشبه الابتداء، أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّه يرتفع بالزوائد في أوّله، وهذا منسوبٌ( **للكسائي**)[2]، وذهب **(الفرّاء)**[3] إلى أنّه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة.

**وضعّف ابن الأنباري رأي الكسائي**، ووصفه بالفساد؛ ذلك أنّه لو كان مرتفعاً بالزوائد لوجبَ ألَّا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجودها؛ لأنَّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلمَّا وجبَ نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دلَّ ذلك على أنَّ الزائد ليس هو العامل[4]

**والعِلَّة عِلّة وجوب**،أي لوجوب دخول الناصب والجازم على المضارع،ولا يدخل عاملان على معمولٍ واحدٍ.

**وضعّف أيضاً رأي الفرّاء**؛ وذلك أنّه يؤدّي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع. [5] **والعِلَّة في ذلك عِلَّة الأَولى**؛ فالرفع له أولوية على النصب والجزم، وكان ابن الأنباري قد افترض سؤالاً متوقّعاً: لِمَ لم يرتفع الفعل الماضي وهو يقع موقع الاسم؟ وعلَّل ابن الانباري **امتناع ذلك بعِلَّة(عدم الاستحقاق)**؛ فالماضي لم يُثبَت له استحقاقُ الإعراب لكي يُوجب هذا العامل الرفعَ فيه ، أما المضارع فإنّه يستحقّ الإعراب لوجه المشابهة التي بينه وبين الاسم.[6]

**ما جاء عند ابن يعيش:**

---

[5] : السيرافي، أبو سعيد، *شرح كتاب سيبويه*، 457/2

[6] : ينظر: ابن عَقيل، بهاء الدين، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل*، تأليف :محمد محي الدين عبد الحميد ،ط2، دار التراث، القاهرة، مصر، 1980م، 200/1

[7] : ترجمته في: السيوطي، جلال الدين، *بغية الوعاة* ،47/2.

[8] : ينظر: ابن عَقيل، بهاء الدين، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل*، تأليف :محمد محي الدين عبد الحميد، 201/1

[1] : ينظر: ابن الأنباري،عبد الرحمن، *أسرار العربية* ، ص28

[2] : ترجمته في:الزبيدي ، أبو بكر ،*طبقات النحويين واللغويين* ،ص127

[3] :ترجمته في المصدر السابق ،ص131

[4] : ينظر: ابن الأنباري،عبد الرحمن، *أسرار العربية* ، ص29

[5] : ينظر: المصدر السابق، ص29

[6] : ينظر: المصدر نفسه، ص28

ذكر ابن يعيش ما ذكره ابن الانباري من أنَّ العامل في رفع المضارع هو وقوعه موقع الاسم، وشرح معنى هذا الوقوع؛ فهو يقع حيث يصحُّ وقوع الاسم، فيُقال مثلاً: (يضربُ زيدٌ)، ويجوز أن يُقال: (أخوك زيدٌ)؛ لأنَّه في موضع الابتداء.[7]

وضعّف ابن يعيش مذهب بعض البصريين القائل بانَّ العامل في الفعل المضارع الرفع إنّما هو تعرّيه من العوامل اللفظية؛ ذلك أنَّ(التعرّي) عدمُ العامل، والعامل يجب أن يكون له اختصاصٌ بالمعمول، والعَدَم يُنسَب إلى الأشياء كلّها نسبةً واحدةً، ولا اختصاصَ له، فلا يصحُّ أن يكون عاملاً.[8] **والعِلَّة في ذلك عِلَّة (عدم الاختصاص).**

**كما ضعّف مذهب الفرّاء الذي ضعّفه أيضاً ابن الأنباري**، وعلّل ذلك بما علّله ابن الانباري من أنَّ الرفع له أولوية على النصب والجزم، وما قاله الفرّاء يجعل(النصب والجزم) أوّل أحوال المضارع، **ولكنّه أضاف عليه وجهاً**؛وهو أنَّه تعليلٌ بعدم العامل(سلامته من الناصب والجازم)،والتعليل بالعَدَم لا يجوز.[9]

كما ضعّف مذهب الكسائي الذي ضعّفه أيضاً ابن الانباري، **ولكنّه أضاف وجهاً على ما ذكره ابن الأنباري**؛ فقد علّل عدم إمكانية جعل الزوائد عاملاً للرفع في المضارع **بعِلَّة الجزئية**، وجزء الشيء لا يعمل،يقول:((لأنَّ حرف المضارعة إذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرفٍ من حروفه،وجزء الشيء لا يعمل في باقيه ؛ لأنّه يكون عاملاً في نفسه)).[10]**وهذا الوجه الأوّل.**

**أمَّا الوجه الثاني** فهو أنَّ الناصب يدخل عليه ،كما يدخل الجازم ،فلو كانت الزوائد هي العاملة للرفع فيه لكان قد دخل عليها عامل آخر ،و هذا لا يجوز [1] وهذا الوجه مشترَكٌ بينه وبين ابن الأنباري.

**وأشار ابن يعيش إلى الاعتراض الوارد في كلام الزمخشري حول وقوع الفعل المضارع في مواضع لا يُستعمَل فيها الاسم**؛ كما في(كاد زيدٌ يقوم)، و(جعل يضرب)، و (طفق يأكل)، فهذه الأفعال مرتفعةٌ، ولا يُستَعمَل الاسم فيها، فلا يُقال: (كاد زيدٌ قائماً) ،أو (طفق آكلاً) ،أو (جعل ضارباً)، ثمَّ أجاب– أي الزمخشري– عن ذلك بأنَّ الأصل أن يُقال: (قائماً) و(ضارباً) و(آكلاً). [2]

وشرح ابن يعيش ذلك الأصل؛ بأنَّ الأصل في خبر تلك الأفعال أن يُستَعمل اسماً، وإنّما عُدِلَ عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به؛ فعند القول: (كدتُ أفعل) يكون بذلك قد اقتُرِبَ من زمن وقوع الفعل حتَّى لم يبقَ بينك وبينه شيءٌ إلّا مواقعتُه، وهذا معنى لا يُستَفاد من لفظ الاسم. [3]

**فابن يعيش يعلّل ذلك الوقوع المعتَرض عليه بعِلَّة(الأصل)، ثمَّ يعلّل عِلَّة العِلَّة بعلّة(الدلالة).**

ويستدلُّ ابن يعيش على صحّة مذهبه بأنّه يُحكَم على محلِّ هذه الأفعال بالإعراب، فيُقال: هي في محلِّ نصبٍ، والقصد أنّها واقعةٌ موقع مفردٍ، حقُّه أن يكون منصوباً، ثمَّ يستخدم(**عِلَّة النظير في ذلك**)، وذلك بالقياس على (عسى)، ففي القول: (عسى زيدٌ أن يقوم)، يكون التقدير فيه: عسى زيدٌ القيامَ. [4]

---

[7] : ينظر: ابن يعيش،موفق الدين، *شرح المفصّل للزمخشري*، 219/4

[8] : ينظر: المصدر السابق، 219/4

[9] : ينظر: المصدر نفسه، 220/4

[10] : نفسه، 220/4

[1] : ينظر: ابن يعيش،موفق الدين، *شرح المفصّل للزمخشري*، 4/ 220

[2] :ينظر: المصدر السابق، 221/4

[3] : ينظر: نفسه، 222/4

[4] : ينظر: نفسه، 222/4

وامتداداً لاستخدام ابن يعيش **لعلّتي الأصل والدلالة** فإنَّه يضيف على تعليله لذلك الوقوع المتعَرض عليه **عِلَّة(الموقع) وعِلَّة(النظير)** أو**(القياس)** وعِلَّة أخرى متعلِّقة بالعلل بالعقلية، وهي عِلَّة **التأويل أو التقدير**.

**وقدَّم وجهاً تعليلياً ثانياً، فيما يتعلّق بالاعتراض القائل:** عدم وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في خبر كاد، يقول: (( ووجهٌ ثانٍ في ارتفاع الفعل بعد(كاد) أنَّ الأصل في: (كاد زيدٌ يقوم): (زيدٌ يقوم)، فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ، ثمَّ دخلت(كاد) لمقاربة الفعل، ولم يكن لها عملٌ في الفعل، فبقي على حاله من الرفع)). [5]

**وهذا وجهٌ تفرَّد به ابن يعيش**، وليس غريباً عنه ذلك التفرّد، فهو الذي امتاز بالدخول في التفصيلات التعليلية الدقيقة، وإضافة آراءٍ تعليليَّةٍ على سابقيه واعتمادِه في كثيرٍ من المواضع على التعليل العقلي، كلُّ ذلك جعله متميّزاً في التعليل عن علماء عصره وعن سابقيه.

هذا ما يخصُّ العامل المعنوي وعلله عند ابن الأنباري وابن يعيش بنحوٍ خاصّ وبعض النحاة السابقين واللاحقين بنحوٍ عامّ، وكنّا قد رأينا الاختلاف والتوافق أحياناً بين ابن الأنباري وابن يعيش، كما رأينا الاختلاف والتوافق أيضاً بينهما وبين السابقين واللاحقين لهما، كما أنَّه– وبعد هذا التقديم– يمكننا القول: إذا عمدنا إلى إجراء موازنةٍ بين تعليل ابن الأنباري وابن يعيش فإنّه يمكننا القول:إنَّ ابن يعيش بحسّه العقلي واللغوي استطاع أن يكون في موقع المتميّز من الناحية التعليلية للأحكام النحوية، وإنْ كنا قد رأيناه أحياناً في موقع المقلِّد لابن الأنباري في الحكم التعليليّ، إلّا أنَّه يعمد إلى الطريقة التعليلية الأسهل والاكثر تفصيلاً، كما أنّه أضاف على بعض المسائل ما لم يضفه ابن الأنباري كما في مسألة وقوع المضارع في مواقع لايستعمل فيها الاسم.

**رأي بعض المُحدَثين:**

لم نجد عند صاحب النحو الوافي الأستاذ عباس حسن اعتراضاً على ما أسّسه النحاة، فيما يخصّ نظرية العامل، مع العلم أنّ الباحث من أصحاب الاتجاه الذين يقرّرون بأنّ مُحدِث الحركات الإعرابية هو المتكلِّم، وليس العامل اللفظي أو المعنوي ، ولكنّه أبدى إعجابه بصنيع النحاة؛ فالعوامل هي المرشد إلى المعاني والرموز؛ يقول : (( ومن العوامل ماهو لفظيٌّ ....ومنها ماهو معنويٌّ يُدرَك بالعقل لا بالحس؛ كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ ....وكالتجرُّد من الناصب والجازم، فيرتفع به المضارع ، والعوامل بنوعيها اللفظية والمعنوية ليست في الحقّ والواقع هي التي تؤثِّر بنفسها؛ وإنّما الذي يؤثِّر ويُحدِث حركات الإعراب هو المتكلّم، ولكنّ النحويين نسبوا إليها العمل والتأثير؛ لأنّها المُرشِدة إلى تلك الحركات اللازمة لكشف المعاني، ولا بأس بما صنعوا، وإنّه لجليلُ الشأن)).[1]

**فبعد أن يبدي إعجابه بصنيع النحاة يفاجئنا الباحث بموقفٍ عكسيّ ؛ إذ يقول:**((بحث النحاة _كعادتهم_ عن العامل الذي يُوجِد الضمّة في كلٍّ منهما، ولمّا لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظيّاً يوجدها قالوا: إنّ العامل معنويٌّ؛ وهو وجود المبتدأ في أوّل الجملة، لايسبقه لفظ آخر، وسمّوا هذا العامل المعنوي الابتداء، فالمبتدا عندهم مرفوع بالابتداء، أمّا الخبر فعامل الرفع في هو المبتدأ؛ أي أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، هذا رأيٌ من عِدّة آراء لا أثرَ لها في ضبط كلٍّ منهما، ولا في وضوح معناها ، فالخير في إهمالها وتناسيها، والاقتصار على معرفة أنّ المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك)).[2]

---

[5] : نفسه ، 223/4

[1] :حسن ،عباس ،*النحو الوافي* ، ط3، دار المعارف، مصر ،1974م،1/ 441 442 في الهامش.

[2] : المرجع السابق ، 1/ 447.

**ومن جهةٍ أخرى صرّح الأستاذ بأنّ عامل الرفع في الخبر عند القدماء هو المبتدأ، وكنّا قد أشرنا سابقاً [3] إلى التوهم الحاصل في نصّ سيبويه ؛بأنّ المبتدأ هو الذي يرفع الخبر ، وهذا التوهم قاد النحاة المتأخرين إلى القول بأنّ المبتدأ يرفع الخبر .**

**هذا فيما يتعلَّق بعلل العوامل المعنوية. أمّا فيما يتعلّق بعلل العوامل اللفظية فقد كانت هناك عللٌ عُلِّلَ بها عمل تلك العوامل اللفظية، وسنتناول بعضها بحسب الأكثر وروداً عند ابن الأنباري وابن يعيش إضافةً إلى ما جاء عند بعض السابقين وبعض اللاحقين:**

**<u>عِلَّة المشابهة:</u>**

تقوم هذه العِلَّة على أساس القياس، وقد أخذت حيّزاً كبيراً في تعليل الظواهر النحوية المتعلِّقة بالعمل النحوي وغيره من قضايا البناء والإعراب والمصطلح وغير ذلك، ولم يكن هذا المصطلح بصورةٍ إقراريةٍ مباشرةٍ عند النحاة؛ والدليل أنَّه لم يرد في كتبهم تعريفٌ اصطلاحيٌّ خاصٌّ به، بل وردت عباراتٌ تشير إلى أنَّهم أخذوا به في التعليل، وكان **سيبويه** أوّل من وردت في كتابه عباراتٌ تشير إلى أخذه بهذا المصطلح؛ ومنها: ((لأنَّهم يشبّهون الشيء بالشيء، وإنْ خالفه))[4]

**علَّل ابن الأنباري بهذه العِلَّة عمل(كان وأخواتها) النصبَ في الخبر والرفع في الاسم**؛ يقول: (( فإن قيل: فلِمَ رفعت الاسم ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيهاً بالأفعال الحقيقية، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول)).[5]

**ولم يصرّح ابن الانباري بأوجه الشبه التي جمعت بين تلك الأفعال الناقصة والأفعال الحقيقية**، وكان في بداية تعليل عملها قد علَّل عمل هذه الأفعال في شيئين **بعِلَّة الاقتضاء** ؛ يقول: (( فإنْ قيل: لِمَ عملت هذه الأفعال في شيئين؟ قيل: لأنّها عبارة عن الجمل لا عن المفردات، فلمّا اقتضت شيئين وجبَ أن تعمل فيهما)).[1] وربّما يكون الاقتضاء للعمل في شيئين هو الذي جمع بين الأفعال الناقصة والفعل الحقيقي من ناحية الاقتضاء للاسم والخبر والاقتضاء للفاعل والمفعول في الفعل.

**والجدير ذكره هو انَّ تعليل ابن الأنباري جاء من جهتين:**

**الأولى: عِلَّة الاقتضاء** (علّل بهاعمل هذه الأفعال في شيئين)

**الثانية: عِلَّة شَبَه**( علَّل بها عمل هذه الأفعال الرفع والنصب في هذين الشيئين)

**أمّا ابن يعيش:** فقد علّل دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر **بعلّة المشابهة بينها وبين أفعال القلوب**، وذكر أوجه المشابهة المعنوية؛ يقول: ((اعلم أنَّ هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، ومجراها في ذلك مجرى(ظننت) وأخواتها، و(إنَّ وأخواتها)، في كونها من عوامل المبتدأ والخبر، إلّا أنَّ شَبَهها بأفعال القلوب كَ (ظننت وأخواتها) أخصُّ من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر، و(كان) تفيد زمان وجود الخبر، فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر، وتعلُّقهما بالخبر)).[2]

---

[3] : ينظر : في الصفحة 7 و9 من هذا البحث

[4] : سيبويه،عمرو بن عثمان، *الكتاب*، 382/3

[5] : ابن الأنباري،عبد الرحمن، *أسرار العربية*، ص138

[1] : ابن الأنباري،عبد الرحمن، *أسرار العربية*، ص138

[2] : ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصّل للزمخشري*، 335/4

**وانتقل ابن يعيش ليعلِّل عمل هذه الأفعال في رفع الاسم ونصب الخبر**؛ وعلَّل ذلك **بعِلَّة المشابهة اللفظية**؛ فهي تشبه الفعل الحقيقي(الفعل التام) من جهة اللفظ فقط؛ لأنّها أفعالٌ لفظيَّةٌ لا تدلُّ على الحدث كالفعل التام، يقول: (( وحيث كانت داخلةً على المبتدأ والخبر، وكانت مُشْبِهةً للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر تشبيهاً بالفعل؛ إذ كان الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول)).[3]

**فابن يعيش متفقٌ مع ابن الأنباري في تعليل عمل هذه الأفعال الرفع والنصب بعلة مشابهة الفعل التام ،ولكنّ ابن الأنباري صرّح بوجه الاقتضاء كوجهٍ للمشابهة ،أما ابن يعيش فقد صرّح بوجه المشابهة اللفظية، كما أنّ ابن يعيش أضاف تعليل دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، أمّا ابن الأنباري فلم يتعرّض لهذا الوجه.**

وكان **العُكْبري** قد ذكر **عِلَّة(الافتقار)** إلى جانب **عِلَّة الشبه** في تعليل عمل(كان وأخواتها)؛ إذ يقول: (( وإنّما رفعت ونصبت؛ لأنّها تفتقر إلى اسمٍ تستند إليه كسائر الأفعال، فما تُسنَد إليه مشبَّهٌ بالفاعل الحقيقي. وأمّا الخبر فمنصوبٌ بـ(كان) عند البصريين.....والدليل على انتصابه بـ(كان) أنَّه اسمٌ بعد الفعل والفاعل، وليس بتابعٍ له فأشبه المفعول به)).[4]

**ورفض أحد الدارسين المحدثين**[5] أن تكون هذه الأفعال عاملةً في الخبر؛ ذلك أنَّ هذه الأفعال يجب أن تكون بحسب تقسيماتها الدلالية على النحو الآتي:

- ما دلَّ على الكينونة العامّة: (كان)
- ما دلَّ على الكينونة الخاصّة: كـ (أصبح) و(أمسى) و(أضحى) و(ظلَّ) و(بات)، فهذه تدلُّ على الوجود في الصباح والمساء والنهار
- ما دلَّ على الكينونة المستمرة: كـ(مازال) و(مابرح) و(مافتئ) و(ماانفكَّ)، فهذه تدلُّ على الوجود المستمرّ.

وبناءً على التقسيمات فالإخبار بالأفعال الدالّة على الكينونة الخاصّة، أو الكينونة المستمرة، وبالوجودات التي أُسنِدت إليها تلك الأفعال لا تتمُّ به الفائدة المتوخّاة، لأنّها تدلُّ على وجودٍ يعرفه كلٌّ من المتكلِّم والسامع، فلابدَّ أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي يسمّيه الكوفيون(حالاً)، وهو المذهب الصحيح؛ لأنّه يبيّن هيئة خاصّة للموجود المتحدَّث عنه.

والجدير ذكره أنّ نسبة الرأي إلى الكوفيين الخاص بإعراب خبر (كان) حالاً هي نسبةٌ شاملةٌ لجميع الكوفيين ؛فالفراء –وهو أهم أعلام المدرسة الكوفية، ويجب الوقوف على رأيه_لم يصرّح بهذا الرأي، بل ذهب إلى إعرابه خبراً؛ فقد ذهب في توجيه قوله تعالى: ﴿والله غفورٌ رحيمٌ﴾ (البقرة 218) إلى أنّ لفظ الجلالة (الله) مبتدأ ، و(غفورٌ ورحيمٌ) خبران فإذا دخلت على الجملة (كان) يكون لفظ الجلالة مرفوعاً بها ،وينصب مابعده [1]

والقول الذي أورده بخصوص ذلك:((ومثله ﴿والله غفورٌ رحيمٌ﴾ فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها، والخبر منتظَر، يتمّ به الكلام فنصبته لخلوته)).[2]

---

[3] : المصدر السابق، ص336

[4] : العكبري، أبو البقاء، *اللباب في علل البناء والإعراب*، ص124

[5] : ينظر: المخزومي،مهدي، *في النحو العربي نقد وتوجيه*،ط2، دار الرائد العربي ،بيروت ، لبنان ،1986م ، ص178-182

[1] :ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، *معاني القرآن* ،ط3، عالم الكتب، بيروت ،1983م ،13/1 ،في الهامش.

[2] : المصدر السابق،13/1.

**والسؤال بناءً على ما أورده المخزومي:كيف سيُعرَب الاسم المنصوب بعدها حالاً، وعليه ستتوقّف فائدة إكمال الحدث الناقص** ؟ ذلك أنّه في القول: كان الرجل، فإنّ (كان) نعم تكون قد دلّت على حصول كونٍ عامٍ، ولكنّ هذا الحصول يبقى دون تخصيصٍ أو ناقصاً، والحال كما هو معلومٌ تدلُّ على هيئة صاحبها وقت حدوث حدثٍ كاملٍ قام فيه صاحب الحال.

فالدكتور المخزومي بعد أن يقرَّ بأنّ استكمال فائدة الخبر متوقِّفةٌ على هذا الاسم المنصوب يذهب إلى إعراب هذا الاسم المنصوب حالاً ؛ لأنّه يبيّن هيئة الموجود المتحدَّث عنه ، وشتّان مابين هاتين الفائدتين؛ ففي المثالين(جاء الطالب راكضاً) ،(كان الطالب راكضاً)؛ **ففي الجملة الأولى** فعلٌ تامٌّ دالٌّ على حدثٍ تامٍّ(المجيء)، وجاءت الحال لبيان هيئة الطالب عندما قام بحدث المجيء، وبيّنت هيئة مجيئه؛ وهي (الركض) . **وفي الجملة الثانية** –وبناءً على ما أورده الدكتور المخزومي–فإنّ (كان) دالّةٌ على كونٍ عامٍ؛ أي هي دالّةٌ على حدثٍ عامٍ، أو على وجودٍ، والطالب هو الموجود الذي ستبيّن الحال هيئتَه، ولكن إذا قلنا :كان الطالب فإنّ المستمِع سيهتمّ بذكر فائدة الإخبار فقط دون أن يخطر بباله شيئاً دون ذلك، ويسأل مباشرةً ماذا كان ؟ ولا يقول :كيف كان؟ وعندما يأتي المتكلّم بالخبر المكمِّل (راكضاً) فهنا سيكتمل الحدث وسيتخصّص، وعند ذلك ستكون كلمة (راكضاً) قد دلّت بمجيئها على حدثٍ قام به الطالب.

**كما عُلِّلَ بهذه العِلَّة (عِلَّة المشابهة) عمل(ما) الحجازية عمل ليس:**

علّل ابن الأنباري عمل(ما) الحجازية عمل(ليس) بعِلَّة مشابهتها لها، وأوجه المشابهة بينهما: [3]

**<u>الأوّل:</u>** أنَّ (ما) تنفي الحال، كما أنَّ (ليس) تنفي الحال.**<u>الثاني:</u>** أنَّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر.**<u>الثالث:</u>** دخول الباء في خبر(ما) و(ليس).

**كما علَّل عدم إعمالها في لغة بني تميم بعِلَّة(عدم الاختصاص)**؛ فالحرف يعمل إذا كان مختصَّاً بالاسم كحرف الجرّ أو بالفعل كحرف الجزم، وإذا كان يدخل على الاسم والفعل فإنَّه لا يعمل كحرف العطف، و(ما) تدخل على الاسم والفعل، وبالتالي فقدت اختصاصها. [4]

**وضعَّف ابن الأنباري رأي الكوفيين القائل: بأنَّ خبر(ما) منصوبٌ بحذف حرف الجرّ ؛ لأنّ الأصل في القول: (ما زيد قائم ) هو (ما زيدٌ بقائمٍ) ،وعلّل ذلك بثلاث علل:** [5]

**الأولى: علة السماع:**ذلك أنّ (ما) في القرآن الكريم جاءت عاملةً ،قال تعالى :﴿ما هذا بَشَراً﴾(يوسف 31) **الثانية:عِلَّة (عدم اطراد الباب):** فلو كان حذف حرف الجرّ يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون ذلك في كلِّ موضعٍ، وهناك كثيرٌ من الأسماء يُحذَفُ منها حرف الجرّ، ولا تنتصب بحذفه كقوله تعالى: ﴿ وكفى بالله وليّاً، وكفى بالله نصيراً﴾[النساء(45)]، فلو حُذِفَ حرف الجرّ لكان القول: (وكفى اللهُ وليّاً، وكفى الله نصيراً) **الثالثة: عِلّة الحمل على النقيض:**ذلك أنّ ما ادعاه الكوفيون من أنّ الأصل :(ما زيدٌ بقائمٍ) يُرَدُّ عليه بأنّ (الباء) إنّما دخلت في الخبر لوجهين: **الأول** :توكيد النفي، **الثاني:** ليكون دخول (الباء) في خبر (ما) كدخول (اللام )في خبر (إنّ)؛ ذلك أنّ (ما) تنفي ما تثبته (إنّ).

---

[3] : ينظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، *أسرار العربية*، ص143

[4] : ينظر: المصدر السابق، ص144–145

[5]: ينظر: المصدر نفسه ص143. وينظر أيضاً:ابن الأنباري، عبد الرحمن، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، مسألة (19) ،1/ 166 167

**أمَّا ابن يعيش فقد ذكر ما ذكره ابن الأنباري، وعلَّل عملها عند أهل الحجاز بعِلَّة المشابهة أيضاً، ولكنَّه قد أشار إلى عِلَّة القياس في عدم إعمالها في اللغة التميمية**؛ فالقياس في (ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، فوجب ألّا يعمل؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، فقياسها في ذلك كقياس همزة الاستفهام و(هل)، فهذان حرفان يدخلان على الفعل والاسم كما في القول: (هل قام زيدٌ؟)، و(هل زيدٌ قائمٌ)، فلم يعملا في شيءٍ ممّا دخلا عليه لعدم اختصاصهما، فكذلك الأمر بالنسبة إلى(ما) فإنَّها تدخل على الاسم والفعل، فيُقال: (ما قام زيدٌ) و(ما زيدٌ قائمٌ).[1] **في حين كان ابن الأنباري قد علل ذلك بعلة (عدم الاختصاص)، والمعنى واحدٌ ، ولكنّ التسميات للعِلّة اختلفت .**

فقد سار على نهج سيبويه في ذلك القياس؛ يقول سيبويه: ((وأمَّا بنو تميمٍ فيُجرونَها مُجرى أمَّا وهَلْ، أي لا يُعملونها في شيءٍ، وهو القياس؛ لأنَّه ليس بفعلٍ، وليس(ما) كَ (لَيْسَ)، ولا يكون فيها إضمارٌ)).[2]

**كما ضعَّف ابن يعيش كابن الأنباري أيضاً مذهب الكوفيين بأنَّ خبر(ما) يُنصَب بنزع الخافض، وهو حرف(الباء)، والتقدير: (مازيدٌ بقائمٍ)، لكنَّه علَّل ذلك بعِلَّة(وصول الفعل )**، وهي عِلّةٌ قائمةٌ على معنى التعدّي، يقول: ((لأنَّ الخافض إذا سقط إنَّما ينتصب الاسمُ بعده إذا كان الجارُّ والمجرورُ في موضع نصبٍ، فإذا سقط الخافض، وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور، فنصَبه، فالنصب إنَّما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض، ألا ترى أنَّك تقول: ﴿كفى بالله شهيداً﴾[الرعد(43)]، فيكون الاسم مجروراً بالباء، فإذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعاً، نحو(كفى اللهُ)؛ لأنَّه لم يكن موضعهما نصباً بل رفعاً)).[3] **أما ابن الأنباري فقد ذكر علّة (عدم الاطراد).**

والجدير ذكره أنّ العالِمَين قد رفضا مذهب الكوفيين، وأنّ ما ذكره ابن يعيش من علة**(وصول الفعل )** قد وجدناها بنحوٍ تلميحيٍّ عند ابن الأنباري في علّته الثانية (عدم الاطراد) ،فالعِلّتان تلتقيان في معنى واحدٍ ، ولكنّ التسميات اختلفت، وربّما يكون السبب في ذلك أنّ ابن الأنباري ردّ على الكوفيين بناءً على بين يديه من أدلّةٍ منسوبةٍ إليهم؛ كالقول المنسوب إليهم بأنّ الأصل (ما زيدٌ بقائمٍ) ؛ففي هذا المثال لا يوجد فعلٌ كي يتعدّى أو يصل إلى المجرور بعد حذف الجار، فعلّل ابن الأنباري بعِلّة عدم اطراد انتصاب الاسم في الحالات التي تدخل فيها حروف الجرّ على الاسم، ولا ينتصب الاسم بعد حذفها كما في (كفى بالله شهيداً)، فعامل النصب في مثل هذه الحالات لفظيٌّ، فما جاء به ابن الأنباري مناسبٌ للردّ على مابين يديه من أدلّة الكوفيين المنسوبة إليهم. أمّا ابن يعيش فقد تناول القضية بنحوٍ عامٍّ؛ أي ردّ على الكوفيين بعِلّة يُستَخلَص منها رأيه الخاص بقضية (عامل النصب في الاسم بعد حذف حرف الجرّ) ليكون هذا الرأي قائماً على **(علّة وصول الفعل)** التي ذكرها؛ فالعامل فيه لفظيٌّ، وهو الفعل .

فابن يعيش لم يرد على الكوفيين بناءً على ما نُسِبَ إليهم من أنّ الأصل في (مازيدٌ قائمٌ) هو (مازيد بقائمٍ)؛ فدليلهم هذا المنسوب إليهم _كما ذكرنا سابقاً_ لا يوجد فيه فعلٌ قبل (قائماً) أو ما يعمل عمله، فقد ردّ عليهم بنحوٍ عامٍّ.

**والسؤال في هذا المقام:** ما الأساس الذي بنى عليه الكوفيون رأيهم في أنّ المنصوب بعد (ما) يُنصَب بنزع الخافض؟ فهل المقصود فيه أنّ العامل فيه يكون معنويّاً، وهو مجرّد (النزع)؟ فالمعلوم أنّ **(عامل الخلاف)** [1] عند

---

[1] : ينظر: ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصّل للزمخشري*، 268/1

[2] : سيبويه ،عمرو بن عثمان ،*الكتاب*، 57/1

[3] : ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصّل للزمخشري* 268/1-269

[1] : وهو عاملٌ معنويٌّ، يُنسب إلى الكوفيين، استعملوه في مسائلَ عدّةٍ، منها: مسألة الظرف الواقع خبراً؛ كما في : زيدٌ أمامَك، ففي القول: زيدٌ قائمٌ ؛ فخبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وفي القول: زيدٌ أمامك لم يكن(أمامك) في المعنى هو (زيد)، كما كان(قائم) في المعنى هو(زيد)،

الكوفيين هو عاملٌ معنويٌّ قائمٌ على أساس مخالفةٍ، أما في الرأي المنسوب إليهم من قِبَل ابن الأنباري، وتناقله ابن يعيش حول نصب الخبر بعد (ما) بنزع الخافض فلم يتضح الأساس فيه ، مع العلم أنّ **الفراء** _وهو أبرز أعلام الكوفة_ قد صرّح تصريحاً مباشراً بما ذهب إليه البصريون في القضية الأساسيّة المتعلّقة بتعدية الفعل(قضية عامل النصب في الاسم المجرور بعد نزع الخافض) .

**فتصريح البصريين جاء على لسان (المبرّد)**[2] :((كلُّ خافضٍ في موضع نصبٍ إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ؛كما قال الله عزّ وجلّ :﴿واختار موسى قومَه سبعين رجُلاً ﴾(الأعراف 155)؛ أي من قومه )).[3]

**وتصريح الفراء في هذه المسألة جاء في توجيه قوله تعالى :﴿يجعلون أصابعَهم في آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت﴾ (البقرة 19):**((ألا ترى أنّ (مِنْ) تحسن في الحذر ، فإذا أُلقيت انتصب بالفعل لا بإلقاء (مِنْ) )).[4]

وقال أيضاً في الآية السابقة التي ذكرها المبرّد: (( وجاء التفسير : اختار منهم سبعين رجلاً ، وإنّما استُجيز وقوع الفعل عليهم إذ طُرِحَت (مِنْ) .....)).[5] **فهنا تصريحه غير مباشرٍ ؛ ذلك أنّه أجاز وقوع الفعل على (قومه)، أما في القول الأول فقد جاء تصريحه مباشراً.**

أما بالنسبة إلى موقفه الفعلي من عامل النصب في الخبر بعد (ما) النافية الحجازية فإنّنا سنبيّنه من خلال وقوفه على الآيتين الكريمتين :﴿ما هذا بَشَراً﴾ (يوسف 31) ﴿ماهُنّ أمهاتِهم﴾ (المجادلة 2)، يقول:(( وقوله :﴿ما هذا بَشَراً﴾ نُصِبَت (بشراً) ؛ لأنّ (الباء) قد استُعمِلَت فيه، فلا يكاد أهلُ الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلمّا حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثرٌ فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك؛ ألا ترى أنّ كلّ ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا وقولَه: ﴿ماهُنّ أمهاتِهم﴾، وأمّا أهل نجد فيتكلّمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا))[6]

فلم نجد عنده تصريحاً مباشراً أو غير مباشرٍ_ كالتصريح الذي وجدناه سابقا عنده_ بأنّ (بشراً وأمهاتهم ) منصوبتان لمجرّد حذف الباء ، وكلُّ ما صرّح به هو أنّ أهل الحجاز عندما حذفوها.....إلى نهاية قوله، فإذا كان القصد من كلامه فعلاً أنّ العامل هو مجرّد نزع الخافض فإنّ الاستفسار عن كيفية جعل( النزع) عاملاً معنوياً عند الكوفيين سيبقى مراوداً فِكرَ الباحثين، إذا تمّ قياسُه على (عامل الخلاف) الذي بُيّن أساسُه عندهم بالمخالفة،هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى فإنّه لا يوجد فعلٌ، أو ممّا يعمل عمله قبل (بشراً) و(أمهاتهم) كي نثبت فعلياً أنّ الفرّاء حمل النصب فيهما على هذا الفعل، كما فعل سابقاً عندما صرّح تصريحاً مباشراً بعمل الفعل في الاسم المجرور عند حذف الجار.

وإذا لم يكن قصد الفراء ذلك فإنّنا سنتساءل عن المقصود الحقيقي؛ فهل يكون القصد بكلامه: ( أن أهل الحجاز .....) أنّ الكلمتين (بشراً) و(أمهاتهم) نُصبتا على الخلاف؛ من منظور أنّ الحالة الأصلية هي : (ما هذا ببشرٍ) و(ماهُنّ بأمهاتهم) ،وعندما حذفوا الباء نصبوا؛ ليكون النصب خلافاً للحالة الأصلية الجرّ؟ والله اعلم.

---

فلما كان مخالفاً له نُصِبَ على الخلاف للتفريق بينهما، ينظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، *الإنصاف في مسائل الخلاف*،ج1،مسألة 29 ،ص 245

[2] : ترجمته في : الذهبي، شمس الدين ،*سير أعلام النبلاء* ،تح :شُعيب الأرنؤوط وعلي أبو زيد، ط1 ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان 1983، 13/ 576.

[3] : المبرّد، محمد بن يزيد، *المقتضب*، تح:محمد عبد الخالق عضيمة، ط3 ،القاهرة، 1994م، 2/ 320 .

[4] : الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، *معاني القرآن*، 5/2 .

[5] :المصدر السابق، 1/ 395.

[6] : المصدر نفسه، 42/2.

**وضعّف أحد الباحثين** [1] أن تكون (ما) عاملةً في الخبر، وبالتالي رفض القضية كلَّها (قضية عمل ليس في الخبر)، وانتهى إلى أنّ الخبر منصوب **(بعامل الخلاف)**؛ فلمّا كان الخبر مخالفاً للمبتدأ بعد دخول (ليس) أو(ما) نصب الخبر بعامل الخلاف، أي خلافًا للمبتدأ، ونفتا أن يكون الخبر كما في (ليس زيدٌ قائماً) نفسَ المبتدأ (زيد).

وهذا الكلام يُعتَرض عليه بالقول: إنّ (ليس وما) عندما تدخلان على الجملة الاسمية فإنّهما تنفيان الحدث الواقع في الخبر، فعند القول: ليس محمد قائماً فإنّ (ليس) نفت حدوث القيام، ولم تنفِ أن يكون الخبر نفس المبتدأ، فهي لم تنفِ معاني متبادلة، وإنّما تنفي الحدث الواقع في الخبر ،((فليس فعلٌ ماضٍ ينفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الاطلاق)).[2] مع العلم أنّ الباحث _الأستاذ عباس حسن _ممّن يساوون بين الحدث والمعنى، فالفعل عنده ((كلمة تدلّ على أمرين معاً؛ هما :معنى(أي حدث) وزمن يقترن به)) [3] فـ(ليس) بوصفها نافيةً للحدث أو المعنى في الخبر، يجب أن تكون هي العاملة فيه.

ورغم هذه الشمولية في نسبة الآراء التي وجدناها عند ابن الأنباري وابن يعيش يبقى المذهب البصري أقوى حُجّةً من مذهب الكوفيين في هذه المسألة، سواءٌ أكان العامل هو حذف حرف الجرّ كما هو منسوبٌ إليهم أم كان غير ذلك؛ ذلك أنّ القياس يُوجب أن يكون ما عمل في الأول عاملاً في الثاني .

**وفي الختام نقول: اتفق كلٌّ من ابن الأنباري وابن يعيش في عِلّة المشابهة لتعليل عمل (ما) النافية، وجاء الاختلاف في التسميات للعِلّة؛ فيما يخصّ تعليل بطلان عملها عند بني تميم وتعليل بطلان رأي الكوفيين، أما من ناحية الردّ على الكوفيين والجدل النحوي فقد كان ابن الأنباري أكثر جدلاً من ابن يعيش، وهذ اتضح من كثرة علله التي يستخدمها للردّ على الكوفيين، وفي إيراده حججَ الكوفيين كلَّها والردّ عليها واحدةً تلو ألأخرى، وهذا الأمر يلاحظ في كلّ المسائل، أما ابن يعيش فغالباً ما كان يردّ بعلةٍ واحدةٍ ؛ وكان يورد حجّةً واحدةً لهم، رغم أنّ ابن يعيش كان يأخذ أدلّتهم من ابن الأنباري، والدليل ما وجدناه عندهما من شموليةٍ في الحكم على جميع آراء الكوفيين وعدم التحقّق من آراء الفراء.**

**عِلّة الإسناد:**

تقوم هذه العِلّة على الإسناد التركيبي بين المسنَد والمسند إليه، والإسناد يكون في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر، ويكون في الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل، وما يهمّنا هنا العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل؛ فالفاعل هو المُسنَد إليه، والفعل هو المُسنَد، والجدير ذكره هو أنَّ المذهب القائل بأنَّ العامل في الفاعل هو إسناد الفعل إليه يكون بذلك العامل في الفاعل عاملاً معنوياً لا لفظياً، وهذا ما سنبيّنه لاحقاً.

**علَّل ابن الأنباري عمل الفعل في الفاعل بعِلَّة(الإسناد)**؛ فالفعل مسندٌ إلى الفاعل، ولم يرتفع –حسب رأيه– لأنَّ الفعل قد أحدث فعلاً في الحقيقة، والدليل على ذلك أنَّ الفاعل يرتفع في (النفي)، كما يرتفع في الإيجاب، فيُقال: (ما قام زيدٌ)، فالفاعل مرتفعٌ، حتى وإن كان قد نُفي عنه القيام، وكان ذلك بمثابة القول عن عدم النفي: (قام زيدٌ). [4] فابن الأنباري على هذا المذهب يشير إلى أنَّ(الإسناد) هو الذي عمل الرفع في الفاعل، وليس الفعل.

---

[1] :ينظر :المخزومي، مهدي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص250

[2] :حسن، عباس، النحو الوافي،593/1 .في الهامش

[3] :المرجع السابق، 46/1.

[4] : ينظر: ابن الأنباري،عبد الرحمن، أسرار العربية، ص79

**أمَّا ابن يعيش فلم يُجِز أن يكون (الإسناد) عاملاً للرفع في الفاعل**؛ ذلك أنَّ عامله لفظيٌّ؛ وهو الفعل ،أو ما في معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبَّهة، أمَّا الإسناد فهو عاملٌ معنويٌّ، يقول: ((ورافعُه ما أُسنِدَ إليه من الفعل، أو ما كان في معناه من الأسماء..... نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين،..... وربّما قال بعضُهم في عبارته: (الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه)، وهو تقريبٌ، وهو في الحقيقة غير جائزٍ ؛ لأنَّ الإسناد معنى، ولا خلاف أنَّ عامل الفاعل لفظيٌّ)).[1]

**فالاختلاف واقعٌ في الحقيقة بين ابن الأنباري وابن يعيش في (العامل في رفع الفاعل)**، وقد **كان (أبو علي الفارسي)**[2] قد ذكر سابقاً ما ذكره ابن الانباري من أنَّ الفاعل مرفوعٌ بإسناد الفعل إليه، فبمعنى الإسناد ارتفع الفاعل، يقول: (( وبهذا المعنى الذي ذكرت يرتفع الفاعل، لا بأنّه أحدث شيئاً على الحقيقة، فلهذا يرتفع في النفي، إذا قيل: (لم يخرج عبدُ الله)، كما يرتفع في الإيجاب)).[3]وبناءً على مذهب أبي علي الفارسي ومن تبعه كابن الأنباري يكون عامل الرفع في الفاعل معنوياً؛ فعمل الفعل في الفاعل يقوم على عِلَّة الإسناد.

**أمَّا ابن يعيش** فقد سار على مذهب سيبويه في أنَّ الفعل أثّر في الفاعل فارتفع به، يقول سيبويه: (( هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ آخر ، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول، كما يرتفع الفاعل؛ لأنّك لم تَشْغَل الفعل بغيره، وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل)). [4]

وإلى ذلك ذهب **المبرِّد**، [5]**والعُكْبري**[6] **ورضي الدين الأستراباذي**[7] في شرح الكافية[8] في أنَّ الفعل المُسند إلى الفاعل هو عامل الرفع فيه.

## عِلَّة النيابة:

علّل ابن الأنباري عمل (يا) في المنادى؛ لأنّها نابت عن الفعل (أدعو) أو (أنادي)، واستدلَّ على ذلك بأنَّه تجوز فيه الإمالة كما في(يا زيد)، والإمالة لا تجوز في الحروف، إلّا أنّه لما قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه.[9]

وعلَّل ابن يعيش بالعِلَّة نفسها؛ فقد ذهب إلى أنَّ الناصب للمنادى فعلٌ مضمرٌ ، تقديره(أنادي)، إلّا أنّه توسَّع في شرح العِلَّة؛ وذكر أنَّه لا يجوز إظهار الفعل أو اللفظ به؛ لأنَّ(يا) قد نابت عنه، وإذا صُرِّح بالفعل، وقيل مثلاً: (أنادي زيداً) يكون الإخبار فيه عن نفس المتكلِّم، والنداء ليس إخباراً، وإنّما هو نفس التصويت في المنادى، والإخبار يقع فيما بعد. [10]

---

[1] : ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصَّل للزمخشري*، 201/1

[2] : ترجمته في ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين ،*وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*2/ 80 .

[3] : الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد،*الإيضاح العُضدي*، تح: د. حسن فرهود، ط1، جامعة الرياض، 1969م، ص64

[4] : سيبويه، عمرو بن عثمان، *الكتاب*، 33/1

[5] :ينظر: المبرّد ، محمد بن يزيد، *المقتضب*، 146/1-147

[6] : ينظر: العُكْبري،أبو البقاء، *اللباب في علل البناء والإعراب*، ص114

[7] : ترجمته في: السيوطي، جلال الدين ،*بغية الوعاة* ،1/ 567.

[8] ينظر: الأستراباذي، رضي الدين، *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*، تح : د. يحيى بشير مصري ، ط1 ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1996م، 204/1

[9] : ينظر: ابن الأنباري،عبد الرحمن، *أسرار العربية*، ص227

[10] : ينظر: ابن يعيش،موفق الدين، *شرح المفصّل للزمخشري*، 316/1-317

**فالاشتراك بين ابن الأنباري وابن يعيش واقع، ولكنّ ابن يعيش وكعادته يشرح تعليله شرحاً عقلياً، أو يعلّل تعليلاً عقلياً، فيدخل في التفصيلات الدقيقة، فيكون بذلك متميّزاً ومتفرّداً بمنهجه العقلي في التعليل، فاعتماده مثلَ هذه التعليلات العقلية يمكن أن نسجّلَه كمظهرٍ من مظاهر الاختلاف بين العالِمَين.**

وكان **ابن جني** أيضاً قد ذكر استحالة إظهار الفعل المضمر مع النداء، يقول: ((ألا ترى أنَّه لو تُجُشِّمَ إظهارُه، فقيل: أدعو زيداً، وأنادي زيداً لاستحال أمر النداء، فصار إلى لفظ الخبر المحتمِل للصدق والكذب، والنداء ممّا لا يصحُّ فيه تصديقٌ ولا تكذيبٌ)).[1]

## عِلَّة الاختصاص:

الاختصاص في اللغة: الانفراد، قال ابن منظور: (( ويُقال: اختصَّ فلانٌ بالأمر، وتخصَّص له إذا انفردَ)).[2] والتخصيص النحوي تمييز أفراد البعض من الجملة بحكم اختصَّ به.[3]

تُلازم هذه العِلَّة العمل النحوي عند النحاة، وقد كانت حاضرةً عند ابن الأنباري وابن يعيش وغيرهما من النحاة، **ومن المواطن التي استخدمها ابن الأنباري في تعليل العمل النحوي:**

**تعليل عمل حروف الجرّ:**

فقد علَّل ابن الأنباري عمل حروف الجرّ لاختصاصها بالأسماء والحروف، وعلّل عملَها الجرَّ **بعِلَّة(الموقع)**؛ فهي تقع وسطاً بين الاسم والفعل، والجرُّ وقع وسطاً بين النصب والرفع، فأعطي الأوسطُ الأوسطَ.[4]

**تعليل عمل حروف الجزم:** [5]

علّل ابن الأنباري أيضاً عمل حروف الجزم بعِلَّة الاختصاص، إلّا أنَّه يضيف على هذه العِلَّة عللاً أُخرى متعلِّقة بسبب حصول الجزم؛ **ففي عمل (لم ولمّا):** علّل ابن الأنباري عملهما الجزم **بعِلَّة (المشابهة) لحرف الشرط.**

ووجه المشابهة هو أنّ(لم ولمّا) تدخل على الفعل المضارع، فتنقله إلى معنى الماضي، وكذلك (إنْ) التي هي للشرط تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل.

**ويبدو أنَّ وجه المشابهة هذا الذي جاء به ابن الأنباري لا يقوم على المعنى، ولا على اللفظ، وإنّما يقوم على آلية العمل العكسي في النقل فقط، فالاشتراك ليس واقعاً في أنَّ الاثنين ينقلان الفعل إلى معنى واحدٍ، وإنّما الاشتراك هو في العمل العكسي في نقل المضارع إلى الماضي، وهو عمل (لم ولمّا)، ونقل الماضي إلى المضارع، وهو عمل (إنْ).**

**وفي عمل (لام الأمر):**

**علّل ابن الأنباري عملها إلى جانب عِلَّة الاختصاص بعِلَّة(المشاركة)**؛ لأنَّ فعل الأمر يشترك باللام وبغير اللام في المعنى، فوجب عمل(لام الأمر) الجزم؛ ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ.

---

(1) : ابن جني ، عثمان، *الخصائص*، 186/1

(2) : ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، *لسان العرب* ، دار صادر، بيروت، مادة، مادة(خَصَصَ)

(3) : ينظر: الكفوي، أبو البقاء، *الكُلّيّات*، أعدّه للطبع: د. عدنان درويش ومحمد المصري ،ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ص422

(4) : ينظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، *أسرار العربية*، ص254

(5) : ينظر:المصدر السابق، ص333-335

**فابن الأنباري يوجب عمل (لام) الأمر لتتشارك الصيغتان في المعنى واللفظ (صيغة فعل الأمر بغير اللام كما في افعلْ)، و(صيغة المضارع المسبوق بلام الأمر كما في لِتفعلْ)، فهاتان الصيغتان من صيغ فعل الأمر تشتركان في المعنى واللفظ، وإن اختلفتا في أنَّ الأولى بالبناء على الوقف والثانية في الإعراب جزماً.**

**وفي عمل (لا) الناهية الجازمة:**

علّل ابن الأنباري عملها إلى جانب **عِلّة الاختصاص بعِلَّة (القياس على النقيض)**؛ فهي محمولةٌ على الأمر؛ لأنَّ الأمر ضد النهي، والحمل على الضد والنظير واردٌ.

**تلك هي العلل التي أدرجها ابن الأنباري؛ وأتبعها مع عِلَّة الاختصاص في عمل حروف الجزم.**

**ما جاء عند ابن يعيش:**

**حروف الجر :اختلف ابن يعيش عن ابن الأنباري في تعليل عمل (حروف الجرّ)**؛ وعلّل عملها **بعِلَّة (القصور)** للأفعال التي قبلها؛ ذلك أنَّ هناك بعض الأفعال لا تقوى على تجاوز الفاعل إلى المفعول، فتحتاج إلى أشياء تستعين بها على الوصول إليه، كما في: (عجبتُ ومررتُ وذهبتُ)، فلا يجوز القول: (عجبتُ زيداً، مررتُ جعفراً، ذهبت محمداً)، فعندما ضعفت وقصرت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رُفِدَت بحروف الإضافة، فأصبح القول: (عجبتُ من زيد، مررتُ بجعفر، ذهبتُ إلى محمد) .[1]

**كما اختلف عنه في تعليل عمل هذه الحروف الجر دون النصب أو الرفع؛ إذ علّل ذلك بعِلَّة (المخالفة)**؛ وذلك ليخالف لفظ ما بعد هذه الحروف لفظ ما بعد الفعل القوي الذي ينصب الاسم دون واسطة، وبالتالي ليُفصَل بين الفعل الواصل إلى الاسم بنفسه وبين الفعل الذي يصل بغيره(أي بحرف الجر)، كما أنّه لم تعمل هذه الحروف الرفع؛ لأنَّ الرفع اختصَّ به الفاعل، فما كان من عملها إلّا الجرّ للعِلَّة السابقة، كما أنَّ الجرَّ أقرب إلى النصب من الرفع؛ لأنَّ الجرّ من مخرج الياء، والنصب من مخرج الألف، والألف أقرب من الواو. [2]

**فابن يعيش يضيف إلى جانب (عِلَّة المخالفة) في تعليل عمل هذه الحروف الجرَّ دون النصب أو الرفع عِلَّةً صوتيةً**؛ وهي التقارب في مخرج الياء والألف، فاختيار الجرّ عند ابن يعيش بالنسبة إلى هذه العِلَّة الصوتية قائمٌ على مدى القرب والبعد من النصب الذي كان علامة الاسم قبل دخول حرف الجرّ عليه، فالجرّ أقرب إلى النصب لقرب مخرجيهما، والرفع أبعد عن النصب لبعد مخرج الواو عن مخرج الألف. إلّا أنّ ابن يعيش **يصرّح بعِلَّة(الاختصاص)** بالنسبة إلى عمل حروف الجرّ في موضع ثانٍ، يقول في نصب المضارع: ((وإنّما عملت – أي حروف النصب – لاختصاصها بالأفعال، كما عملت حروف الجرّ في الأسماء لاختصاصها به)).[3]

**أمّا من ناحية تعليله عملَ هذه الحروف الجزم فقد علّل ذلك بعِلَّة (النقل)**، واستخدم القياس المخالف في تلك العِلَّة، فقد قاس ذلك على الأسماء، يقول: (( فإنْ قيل: ولِمَ كان عمل بعض الحروف المختصَّة بالأفعال الجزم، وبعضها النصب، فالجواب عن ذلك أنّ ما نقله إلى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه إعراباً لا يكون في الاسم، ولمّا كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلّا في الأفعال عملت أدواته فيها الجزم الذي لا يكون إلّا في الأفعال. وأمّا (لم) و(لمّا) فإنّهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي على حدٍّ لا يكون في الاسم؛ لأنَّ الحدَّ الذي يكون في الاسم إنّما يكون بقرينة الوقت، كقولك: (زيدٌ ضاربٌ أمسِ)، ولا يجوز(زيدٌ يضرب أمسِ)، فتنقل الفعل المضارع إلى المُضيّ

---

[1] : ينظر: ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصّل للزمخشري*، 4/455-456

[2] : ينظر:المصدر السابق، 4/456

[3] : ينظر: المصدر نفسه، 4/224

بقرينةٍ، كما فعلتَ في الاسم، ويجوز(لم يضرب أمسِ)، فلمّا نقلَتْه على حدٍّ لا يجوز في الاسم عملتْ فيه إعراباً لا يكون في الاسم، فلذلك كانت جازمةً)).[4]

فالذي قصده ابن يعيش أنَّ هذه الحروف (حروف الجزم) نقلت الفعل المضارع إلى معنى الماضي دون وجود قرينةٍ زمانيةٍ بخلاف الاسم الذي يكون فيه قرينةٌ ؛كما في (زيدٌ ضاربٌ أمسِ)، فالانتقال إلى الزمن الماضي هنا حصل بقرينةٍ لفظيةٍ(أمسِ)، أمّا في القول: (زيدٌ يضرب أمسِ) فهذا لا يجوز؛ لأنَّ بذلك ينتقل الفعل المضارع إلى الماضي بوجود قرينةٍ لفظيَّةٍ (أمسِ)، كما حصل في الاسم، ويجوز القول: (لم يضرب زيدٌ أمسِ)، فعندما وقعت المخالفة بين هذه الأحرف وبين الاسم في طريقة الانتقال إلى معنى الماضي عملت هذه الأحرف في الفعل إعراباً لا يكون في الاسم.

وبالعودة إلى ابن الأنباري فقد كان قد ذكر(**عِلَّة المشابهة**) في تعليل عمل (لم ولمّا) الجزم، وكانت عِلَّة (النقل) التي ذكرها ابن يعيش قد أدرجها ابن الأنباري كوجهٍ من أوجه المشابهة بين (لم ولمّا) وبين (إنْ) الشرطية، وقام هذا الوجه –كما ذكرنا سابقاً– على آلية العمل العكسي؛ أي على عمل النقل فقط، وقاس ذلك على (إنْ) الشرطية، أمّا ابن يعيش فقد جعل (عِلَّة) النقل مباشرةً عِلَّةً لعمل هذه الأحرف الجزم، وقامت عنده على مبدأ طريقة العمل، أي طريقة النقل، وقاس ذلك على المخالفة للأسماء.

**فالشيء المشترك بين ابن الأنباري وابن يعيش أنَّ العِلَّة في عمل حروف الجزم هي انتقال معنى الفعل، إلّا أنَّ الأوّل قاسها بالمخالفة مع الأسماء، والآخر قاسها بالمشابهة لحرف الشرط.** [1]

وكان ابن الأنباري قد استوحى تعليلاته التي ذكرها بخصوص عمل هذه الأحرف الجزم دون غيره من ابن الورّاق؛ فقد كان قد ذكر الأخير(**عِلَّة المشابهة**) بين(لم ولمّا) وبين(إنْ) الشرطية، و(**عِلَّة المشاركة**) في عمل (لام) الأمر الجزم؛ و(**عِلَّة النقيض**) في عمل (لا) الناهية الجزم. [2]

أمّا بالنسبة إلى عمل حروف الخفض الجرَّ دون النصب أو الرفع فقد علَّل ابن الورّاق ذلك **بعِلَّةِ(الموقع)**، وقامت هذه العِلَّة عنده على أساسٍ صوتيٍّ، يقول: (( فلمّا كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول جُعِلَ حركتُها بين الفاعل والمفعول متوسِّطاً، وهو الكسر؛لأنّه وسط اللسان، والضمُّ من الشَّفَةِ، والفتح من أقصى الحلق، فلهذا خُصَّ بالجر)).[3]

وما وجدناه عند ابن الأنباري كان مستوحىً أيضاً من تعليل ابن الورَّاق، إلّا أنَّ ابن الورّاق ربط العِلَّة بتوجيهٍ صوتيٍّ، أمّا ابن الأنباري فلم يصرِّح بهذا التوجيه مباشرةً، إلّا أنَّ ظاهر كلامه يوحي بأنَّ ذلك التوجيه هو المقصود.

## الخاتمة والنتائج:

توصّل البحث إلى النتائج الآتية :

---

[4] : ينظر: نفسه، 263/4

[1] : ينظر: غوانمة، حسين، *تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصّل* ، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2006م، ص96

[2] : ينظر: :ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، *علل النحو*، ص198

[3] :المصدر السابق، ص206

1) كانت فترة القرن الرابع فترة انطلاق حركة الجدل النحوي التي حمل لواءَها ابن الأنباري وصولاً إلى عصر ابن يعيش ، فكثُرت على أثرها الحركة الاجتهادية في التعليل النحوي.

2) حصل اختلافٌ واتفاقٌ بين ابن الأنباري وابن يعيش من ناحية العلل المستخدمة ومن ناحية الشرح التعليلي؛ فكان الاتفاق أحياناً في تسمية العِلّة، إلّا أنّ شرحها كان مختلفاً، وأحياناً كان العكس؛ فالاتفاق يكون في شرح العِلّة ، والاختلاف يكون في التسمية.

3) كان ابن يعيش يقع في موقع المتفرّد والمتميّز من ناحية اعتماده التعليلَ العقلي ، وإن كان في بعض المواضع متأثّراً إلى حدٍّ كبيرٍ بتعليلات ابن الأنباري الذي كان بدوره متأثّرا بتعليلات السابقين كابن الورّاق إلّا أنّه _أي ابن يعيش _كان يعمد إلى التفصيل الدقيق والموسَّع، أضف إلى ذلك ظهور الطابع الفلسفي والواقعي في تعليلاته ، كما في مسألة رافع الخبر.

4) تأثّر ابن يعيش بتعليل ابن الأنباري؛ فيما يتعلّق بالردّ على مذهب الكوفيين، كما كان هذا التأثّر متجلّياً في قضية عدم التحقّق من نسبة الآراء الكوفيّة ؛تلك القضية التي كانت نتيجة شمل جميع آراء الكوفيين دون التفصيل فيها كالوقوف على رأي الفراء مثلاً في كتابه معاني القرآن.

5) كان ابن الأنباري أكثر جدلاً من ابن يعيش، فيما يتعلّق بالردّ على مذهب الكوفيين، وهذا الأمر دلّ عليه كثرة العلل التي أوردها عند الردّ على مذهبهم ، أمّا ابن يعيش فغالباً ماكان يردُّ بعِلّةٍ واحدةٍ .

## المصادر والمراجع


القرآن الكريم

1. الأزهري ، خالد *شرح العوامل المائة النحوية للإمام عبد القاهر الجرجاني*، تح:د. البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، جامعة الكويت.
2. الأستراباذي، رضي الدين، *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*، تح : د. يحيى بشير مصري ، ط1 ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1996م.
3. ابن الأنباري ،عبد الرحمن ، *الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو* ،تح:سعيد الأفغاني ،دار الفكر ،ط1 ،دمشق ،1957م.
4. ابن الأنباري ،عبد الرحمن، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف* ،تأليف :د.محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.
5. ابن الأنباري، عبد الرحمن، *أسرار العربية* ،تح:محمد بهجت البيطار ، دمشق ،1957م.
6. الأنصاري، ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عُدّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك* ، تأليف:محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
7. الجرجاني ،علي بن محمد ،*التعريفات* ،تح:إبراهيم الابياري ، دار الريان للتراث .
8. الجرجاني، علي بن محمد، *العوامل المِئة*، عُنِيَ به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، ط1، دار المنهاج، السعودية، 2009م.
9. ابن جني ، عثمان، *الخصائص*، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية،.

10. حسن، عباس، *النحو الوافي*،ط3، دار المعارف ،مصر ،1974م.

11. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين ،*وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان* ،تح : د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978م.

12. الذهبي، شمس الدين ،*سير أعلام النبلاء* ، ، تح:د بشار معروف و د. محيي السرحان ، ط1 ، مؤسّسة الرسالة ، لبنان 1985م .

13. الزبيدي ، أبو بكر ،*طبقات النحويين واللغويين* ، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 ، دار المعارف، 1984م.

14. الزجّاجي ، أبو القاسم ، *الإيضاح في علل النحو*، تح : د.مازن المبارك ، ط3، دار النفائس ، بيروت ، لبنان 1979م.

15. الزمخشري،أبو القاسم محمود بن عمر، *المفصّل في علم العربية*،تح:د.فخر قدارة ، دار عمار، ط1، 2004م.

16. سيبويه، عمرو بن عثمان، *الكتاب*، تح :عبد السلام هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.

17. السيرافي، أبو سعيد، *شرح كتاب سيبويه* ، ، تح : أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2008م.

18. السيوطي، جلال الدين ،*بغية الوعاة* ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، مطبعة عيسى الحلبي ، 1965م.

19. الصفدي ،صلاح الدين، *الوافي بالوفيات*، تح:أحمد الأرناؤوط،وتركي مصطفى،ط، دار إحياء التراث ،بيروت،2000م.

20. ابن عَقيل، بهاء الدين، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل* ، تأليف :محمد محي الدين عبد الحميد ،ط2، دار التراث، القاهرة ، مصر، 1980م.

21. العُكْبري، أبو البقاء، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تح: محمد عثمان ، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2009م.

22. الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد،*الإيضاح العُضدي*، تح: د. حسن فرهود، ط1، جامعة الرياض، 1969م.

23. الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، *معاني القرآن* ،ط3، عالم الكتب ،بيروت ،1983م .

24. القفطي، جمال الدين ،*إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1،دار الفكر العربي، القاهرة، 1986م.

25. الكفوي، أبو البقاء، *الكُلّيّات*، أعدّه للطبع :د. عدنان درويش ومحمد المصري ،ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1998م .

26. المبرِّد ، محمد بن يزيد، *المقتضب*، تح:محمد عبد الخالق عضيمة، ط3 ،القاهرة، 1994م.

27. المخزومي،مهدي، *في النحو العربي نقد وتوجيه*،ط2، دار الرائد العربي ،بيروت ، لبنان ،1986م .

28. ابن منظور،أبو الفضل جمال الدين، *لسان العرب* ، دار صادر ،بيروت، مادة، مادة(خَصَصَ).

29. ابن الوراق ،أبو الحسن محمد بن عبدالله، *علل النحو*، تح: د. محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م.

30. ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري ،قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د.إيميل يعقوب ،ط1 ،دار الكتب العلمية ،بيروت ، 2001م.

الرسائل الجامعية والدوريات:

غوانمة، حسين ،*تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصّل*، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2006م.